

سؤال توازن التنوع اللغوي في الجزائر

The equilibrium question of linguistic diversity in Algeria

د. عز الدين لعناني^{*1}

مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية – بوزريعة (الجزائر)

lananilanani69@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022-03-10 تاريخ القبول: 2022-05-23 تاريخ النشر: 2022-06-05

ملخص:

يعدّ وجود التنوع اللغوي في الجزائر ثروة وطبيعة اجتماعية وثقافية وحضارية ... فالجزائر تملك ثروة لغوية لها وجود تاريخي وحضاري وعلمي عريق تتمثل في التنوع اللغوي العربي المازيغي. والملاحظ للسياق الوطني الجزائري المعاصر يجد الدولة الجزائرية ترعى توازن تنوعاتها اللغوية وذلك راجع للحالة المدنية الحديثة التي تعيشها، فالجزائر كرّست المازيغية إلى جانب اللغة العربية لغة وطنية ورسمية دستوريا.

وإنّ من نتائج هذا التنوع اللغوي أنّه أصبح مسؤولية اجتماعية وحقوقية وتاريخية وثقافية ... فالتنوع اللغوي أضحي من المعطيات التي تسعى الجزائر لتحقيق توازنها، فهو قضية دستورية وعلمية وحضارية وتاريخية تشرف عليها مؤسسات الدولة، ومراعاة لذلك نهدف لدراسة معطيات توازن التنوع اللغوي في الجزائر فهي المطلب الملحّ بالنظر لحجم الانسجام الجمعي الذي يمكن أن تحدثه. كلمات مفتاحية: التنوع اللغوي، اللغة العربية، اللغة المازيغية، دستور الجزائر، انسجام جمعي.

Abstract:

* المؤلف المرسل: عز الدين لعناني

The presence of linguistic diversity in Algeria considered as a natural, social, cultural and civilized wealth ... Algeria has a long-standing historical linguistic wealth, besides, civilizational and scientific presence represented in the linguistic diversity of the Amazigh Arab. The contemporary Algerian national context forced the Algerian state to nurture the equilibrium of its linguistic diversity, owing to the modern civil situation lived. In this regard, Algeria upgraded Amazigh to an official language constitutionally beside the Arabic Language.

One of the results of this linguistic diversity is that it has become a social, legal, historical and cultural responsibility... Linguistic diversity has become one of the data that Algeria seeks to achieve its equilibrium. as constitutional, scientific, civilizational and historical issue..... supervised by state institutions. so, we aim to study the data of the equilibrium of its linguistic diversity in Algeria. As an urgent demand, given the size of the collective harmony that it can bring about.

Keywords: linguistic diversity, the Arabic language, the Amazigh language, Algeria's Constitution, collective harmony.

1- . مقدمة:

إنّ مسألة التنوّع اللّغوي هي مسألة طبيعيّة، فهي مسألة مرافقة للمجتمعات قديمها وحديثها وذلك لأسباب تاريخيّة وحضاريّة وثقافيّة... وهي مسألة شديدة الخطورة من جهة أخرى إذا تأثّرت بلغة الحشود والجماهير لتميّز هاته اللّغة بالحماس والانفعال والعاطفة، فعنصر الجمهور يؤثّر على الانسجام والانضباط الجمعي اللّغوي ويفرز حالة من الهيجان، لما له من دور في توجيه الرأى العام، لذا تتدخل سلطة الدّولة لتنظيم التّنوّعات اللّغويّة وإحداث توازنها، فتصبح ظاهرة التّنوع اللّغوي مسؤوليّة اجتماعيّة وحقوقيّة وحضاريّة وتاريخيّة وثقافيّة... ومسؤوليّة مؤسسات علميّة.

والمراقب للمشهد اللّغوي العام في الجزائر يجد بأنّ الجزائر تملك ثروة لغويّة - لها وجود تاريخي وحضاري وعلمي عريق- تتمثّل في التّنوع اللّغوي العربي المازيغي. والمراقب أيضا للسياق الوطني الجزائري المعاصر يجد بأنّ الدولة الجزائرية تعرى توازن تنوّعاتها اللّغوية، وذلك راجع للحالة المدنيّة الحديثة التي تعيشها، فالجزائر كرّست المازيغيّة إلى جانب اللّغة العربيّة لغة وطنيّة ورسميّة دستوريا. لذا فإنّ طرح سؤال توازن التّنوّعات اللّغوية في الجزائر يعدّ أهميّة قصوى، ولعلّ من أهمّ معطيات توازن التّنوع اللّغوي الجزائري التي نطرحها:

الوعي بالطبيعة الاجتماعية والحضارية والتاريخية والثقافية... للتنوعات اللغوية؛

دسترة التنوعات اللغوية، فالدستور هو المرجعية القانونية الجمعية؛

الوعي بلغة الجمهور والحشود المملوءة بالعاطفة وغير المحتكمة للضوابط العلمية، فهي عنصر مشوّش على

توازن التنوعات اللغوية في المجتمعات، بل من مهدداته؛

مراعاة الضّابط العلمي فهو العنصر الحاسم لتحقيق الترقية العلمية اللغوية والتي تكسب اللغة شرعية

الاستحقاقات.

وعليه؛ نسعى في هذا البحث لمتابعة معطيات توازن التنوع اللغوي في الجزائر، فما هي أسباب توازن التنوع

اللغوي في الجزائر؟

2- التنوع اللغوي طبيعة اجتماعية وحضارية وتاريخية وثقافية:

بعد وجود التنوع اللغوي في الوطن الواحد أحد أهم الصفات التي لاحقت الأوطان منذ القدم،

فالتنوع اللغوي واللهجي سمة اجتماعية وحضارية وحقوقية... موجودة تاريخيا في كثير من المجتمعات ذات

الوطن الواحد والسلطة الواحدة، وقد تعرضت السلطات إلى هاته الإشكالية منذ القدم بسبب تلك

المفاضلة التي تتم بين اللغات، وهاته المفاضلة فرضها الواقع اللغوي الموجود بحكم العوامل التاريخية كحلول

لغة في وطن محلّ لغة أصلية بفعل قوّة لغة على لغة وضعف اللغة الأصل، وبفعل انخراط المجتمعات في

لغات قوية... وقد سعت السلطات إلى تأسيس لغاتها الرسمية معتبرة في ذلك العامل التاريخي والحضاري

والعلمي والحقوقية...، فالقوّة التاريخية والحضارية والعلمية للغة يؤهلها إلى أن تكون لغة المعاملة الرسمية

ولغة المواثيق ولغة التربية والتعليم والإدارة... وهكذا تغدو موجودة وحاضرة بفعل قوّتها العلمية والمعرفية،

فإذا كان المجتمع حاضرا علميا ومعرفيا فإنّ لغته تكون حاضرة وإن كان غائبا فلغته ستغيب، هذا فيما

يخصّ الاستحقاق الذي تأخذه اللغة. ولكن هناك من يرى بأنّ هذا الأمر استبداد وبسط سلطان على

سلطان فهناك لغات أصلية في الوطن الواحد ينبغي التّضال من أجلها لحفظ الموروث الثقافي من جهة

ولإكسابها معالم القوّة والوجود من جهة أخرى. وهذا سلوك وتفكير منطقي وواقعي يحترم مبادئ

الاختلاف والحوار. ونشير إلى أنّه حدثت صراعات بين اللغات في الوطن الواحد أساسها التّفاخر باللّغة

الأصل، والتفاضل بأصل اللّغة وأدائها التاريخي والحضاري والعلمي، والأمر هنا خطير جدّا يهدّد ثبات

المجتمع، فقد لجأ البعض إلى تعلم لغات أجنبية بعيدة بسبب هذا الأساس التفاضلي الناشيء عن هذا الواقع الذي فرضه التاريخ، والمتأمل لهذا الأمر من الناحية التاريخية والحضارية والعلمية، يجعل من فكرة الحضور اللغوي العلمي والمعرفي والثقافي للغة هي الفكرة النافذة والقابلة للتحقيق. فكل لغة موجودة بعلمها ومعرفتها وثقافتها، وانتشارها واستعمالها مرهون بذلك. وتبقى مسألة اللغة الأصلية واللغة الرسمية المضبوطة والمتطورة، ومشكلة اللهجات مصير واقعي مرده التعايش والمنافسة لأجل كسب معالم وخصائص القوة اللغوية، هذا هو الواقع والمنطق والتاريخ. أما حدوث تفاضل واستبداد لغوي تعسفي دون مراعاة لمعايير القوة المشار إليها فهذا أمر يناهز الواقع والوجود والتاريخ.

3- عنصر الجمهور وتوازن التنوع اللغوي:

يخضّر في مسائل التنوع اللغوي عنصر الجمهور، فالجمهور ورأيه هو سند شاحن أساسه العاطفة، ويتولد منه التفاضل والتفاخر وعدم التأسيس، فعندما تجتمع الحشود للتعبير عن فكرة أو مطلب فإنّ العاطفة تتسلّل للحشد وتعمّ الفوضى ويقلّ التحكيم وتنسى الضوابط المنطقية والعلمية في لحظة بسيطة. وتتناقل الوسائط الإعلامية ووسائل التواصل هذا الأمر بتلك العاطفة وبذلك الشّحن العاطفي، إنّ وجود المجموعات المحتشدة بهذا الشكل العاطفي عن طريق فكرة الجمهور سيؤدي إلى شحن التفاضل والقداسة والتفاخر بين المجموعات، وسنعيش فترة خطيرة من التشتت، إن لم نقل تشرّدًا لغويًا بمعنى الكلمة، وعليه فينبغي الانضباط في هاته المسألة، وتحكيم العقل والعلم والواقع، وعدم شحن الواقع بوقائع تاريخية رمزية، فالأمور الرمزية التاريخية لها كبير الأذى على المجتمعات، فهي تهدّد سلامتها وتطلّعاتها وتميّتها، فينبغي التحكيم هنا لأجل بناء مسألة لغوية متعايشة ومتنافسة في وطن واحد وسلطة وسيادة واحدة. ونشير إلى أنّ فكرة القداسة والمفاضلة اللغوية هي فكرة لاغية في الإطار اللساني العالمي الحالي، فكرة ترفضها الحقبة المعاصرة نظرا لأذاها الاجتماعي والحضاري والعلمي بالدرجة الأولى، وأنّ الإطار اللساني العالمي منذ دي سوسير قضى على فكرة المفاضلة والقداسة اللغوية ودعا إلى المناولة الشاملة للغات، فالمنهج العلمي والنظريّة والابستمولوجيا والسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي هي سبل ازدهار اللغات.

إن فكرة التعايش اللغوي لها مقبولية عليا في المجتمعات المعاصرة إزاء التنوع اللغوي في الوطن الواحد. لأنّ أساسها الحوار وقبول الاختلاف والتنوع، فينبغي تهئية المجتمع على المنطق الطبيعي الذي يكون فردا ومجتمعاً قابلاً لأفكار التنوع والاختلاف ومشاركاً في الحوار.

وإنّ من معطيات حمل المسؤولية الحقوقية لتوازن التنوعات اللغوية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، هو العقيدة والوعي بأنّ التنوعات اللغوية هي طبيعة اجتماعية وحضارية وتاريخية وثقافية...، أيضا الوعي بضرورة تجنّب لغة الحشود والجمهور المشحونة بالعاطفة والتي تخلّ بتوازن التنوع اللغوي، فهاته المعطيات تدفع إلى تحمّل المسؤولية الحقوقية ودسترة التنوعات اللغوية، وقد قامت الجزائر بتحمّل المسؤولية الدستورية لتنوعاتها اللغوية، فما هي الحالة الدستورية لموازنة التنوعات اللغوية في الجزائر؟

4- الدستور الجزائري وتوازن التنوع اللغوي:

إنّ التنوع اللغوي في الجزائر ثروة اجتماعية، فهو طبيعة اجتماعية وحضارية وتاريخية وثقافية... وهو أيضا حقيقة حقوقية؛ لذا سعت الدولة الجزائرية إلى إقامة المعاملة الحقوقية والدستورية معه، ووضعها في السياق الرسمي المدني للدولة، وإنّ إكسابه الصفة الرسمية الدستورية يعدّ من أحد أسباب الانسجام الجمعي الوطني الجزائري، فالدستور هو أعلى وثيقة قانونية تمثّل الأفراد والجماعات الجزائرية، وقد أحدث الدستور الجزائري وضعاً قانونياً وعلمياً متوازناً للتنوع اللغوي في الجزائر، وذلك بإكساب اللغتين الصفة الوطنية والرسمية، وإنشاء هيئات علمية لرعايتهما، إذ يتكفل المجلس الأعلى للغة العربية بالعمل - خصوصا - على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية وتشجيع الترجمة، في حين يستند مجمع اللغة المازيغية إلى الخبراء لتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد. إنّ الوثيقة الدستورية الجزائرية كرّست السياق القانوني والمدني والعلمي للتنوع اللغوي في الجزائر. وقد أسندت الدور للمؤسسات العملية والخبراء للعمل على ازدهار العربية وترقية المازيغية، فالشروط العلمية هي السبيل لكلّ تنمية لغوية. جاء في وثيقة الدستور الجزائري لسنة 2020:

" المادة 03: اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية.

تظلّ العربية اللغة الرسمية للدولة.

يحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للغة العربية.

يكلف المجلس الأعلى للغة العربية على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في
الميادين العلميّة والتكنولوجيّة والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية.

المادة 4: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسميّة.

تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكلّ تنوّعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

يحدث مجمع جزائري للغة تمازيغت يوضع لدى رئيس الجمهورية.

يستند المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشّروط اللازمة لترقيّة تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة
رسميّة فيما بعد.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قانون عضوي".

التّرقية العلميّة للغة المازيغيّة من توازنات التّنوع اللّغوي في الجزائر:

يرتبط إحداث توازن تنفيذي للتّنوع اللّغوي بتجسيد الشّروط العلميّة أثناء الممارسات اللّغوية، فالخبرة
العلميّة هي أساس كلّ توازن وترقيّة لغويّة، ولنأخذ مثلا هاته المعطيات اللّغوية التي تخصّ توازنات التّنوع
اللّغوي في الجزائر وترقيّة المازيغيّة:

5. 1. المازيغيّة للمختصّين أو للمازيغيّين:

يتحدّث صالح بلعيد عن قول البعض "دعوا المازيغيّة للمختصّين أو للمازيغيّين" فيرى بأنّ هذا
الأمر باطل، ويدعو إلى تحكيم النّظرة العلميّة (بلعيد صالح، 2011، ص 26). وكما أشرت سابقا لا
بدّ من تحكيم العقل والابتعاد عن لغة الجمهور المملوءة بالعاطفة والشّعارات، "دعوا المازيغيّة
للمختصّين أو للمازيغيّين" هي شعار مملوء بعاطفة الجمهور. وإنّ النّظرة العلميّة الحديثة بعيدة عن لغة
الشّعارات، إنّها مليئة بالحجج العلميّة. فمثلا لو أخذنا هذا الشعار في شقّ منه "دعوا المازيغيّة
للمختصّين" نجد شعارا صحيحا ومحترما ويعبّر عن الهيبة العلميّة وشروطها، فالمختصّ يملك الشّروط
العلميّة لمزاولة وظيفة لغويّة ما، أمّا "دعوا المازيغيّة للمازيغيّين" فنلمس فيها اضطرابا يقرّبها للشّعار لا
للحقيقة، نقول صحيح للمازيغيّين الممارسين للغة المازيغيّة والمستعملين لها صفة العشيرة اللّغويّة ولكن بدون
أدوات الدّراسة العلميّة تظلّ هاته الممارسة سلوكا فطريا خاليا من ضوابط العلميّة ومن صفات التّطوّر ومن

صفات التّحقّق العلمي للّغات. فاللّغات المعاصرة تطوّرت بعدم المفاضلة والافتخار ويرفع صفة القداسة، لقد تطوّرت بالدراسة والبحث العلمي والتّدبير اللّغوي.

5. 2. المازيغية تراث مشترك:

ويضيف صالح بلعيد: "اللّغة المازيغية تراثنا المشترك" (بلعيد صالح، 2011، ص 27). وهذا يجرّنا للحديث عن الملكيّة، فالملكيّة صفة فردية وجماعيّة، واللّغة هي ملك للجميع دون استثناء، وعليه فهي قاسم مشترك يرفض أن يموت فينا وليس حصرا على فئة بعينها، نحتاجه دائما وناضل لأجله، هذه هي الحقيقة، فما دامت المازيغية إرث مشترك خانه الأداء الاجتماعي والظّروف التاريخيّة التي قلّصت دورها، فإنّ هاته اللّغة واستعمالها التاريخي المديد، هي لغة طبيعيّة يمكن للمنهجية والشروط العلميّة اللّغويّة أن تؤسّس منها لغة قويّة منتشرة ومستعملة، واللّغة بأفرادها ومؤسّساتها؛ فلا بد أن يقدّموا النتائج الملموسة:

يقدموا سياسة وتخطيطا لغويا ملموسا ومستشرفا؛

يقدموا خطّها المكتوب والدّقيق ويضبطوا مدوّنتها وجغرافيتها؛

يقدموا برامج تعليمها؛

يفصلوا فقهها وخصائصها؛

يعرضوا محتواها العلمي ومصطلحاتها ورصيد المعجمي؛

يعرضوا بناها النّحويّة والصّرفيّة والصّوتية والدّلالية؛

يعرضوا قاعدتها التّأسيسيّة... وهو الأمر الذي ترعاه المؤسّسات اللّغويّة فتنهض بمراقبة هاته الأمور

وتحلّلها لتصير لغة وطنيّة. وإلا فمصير هاته المعاملة اللّغوية لا يبرح معاملة اللّهجة. وهذا هو

المصير المحتوم. أمّا أن يبقى الأمر مجرد شعار، وأفكار لا يمكن تطبيقها، ولغة لا يمكنها المنافسة

فهذا يصير بها أن تصبح لغة مغمورة وغير مكترث بها. هذا هو واقع صراع اللّغات، فالمكان

والوجود للأقوى.

وتوفّر الدّولة الجزائرية حاليا لكسب هذا الزّهان المؤسّسات الرسميّة، والمادّة القانونيّة الرسميّة عن طريق

الدستور لجمع أبناء الوطن ولجمع تراث الوطن، ولاستثمار معالم وثروات الوطن الهويّاتيّة، فقد أقيمت

هيئات رسمية من مجمع لغويّ ومحافظة أمازيغية سامية تسهر على رعاية اللغة المازيغية، وقد شرعت الدولة بتعليمها في أطوار التعليم، وهذا وجود حقيقي وملاحظ، ينبغي على الأفراد أداءه الأداء السليم، فيتعرف الجميع على هذا الوجود اللغوي ويصبح شعار اللغة الوطنية شرعياً ومستحقاً بالأداء والقوة اللغوية لا بالقوة القانونية والسياسة الفارغة.

5. 3. رُومنة المازيغية:

لقد تصاعدت في العقود الأخيرة فكرة رومنة المازيغية (*Romanization*) بما هي: " تحويل نظام كتابي إلى الألفبائية اللاتينية" (القاسمي علي، 2019، ص 831). ولعلّ المبرر وراء هذا هو تراجع العربية عن دورها الحضاري والعلمي الزائد، وقد أرجع الفاسي الفهري تراجع العربية هذا إلى متكلمها ومستعملها والحكام القائمين على شؤونها، فليست اللغة العربية هي العاجزة عن استيعاب العصر، ومن النواقص التي ذكرها (الفاسي الفهري عبد القادر، 2014، ج1، ص 18/17/16):

❖ نقص في المرجعية العلمية؛

❖ ضمور أدوات البحث في اللغة وإقامة معرفة لسانية متقدمة.

❖ عجز المعربين عن تدبير شؤون العربية وتدبير شؤونهم.

ويضيف الفاسي معبراً عن ضعف العربية: "ليست اللغة العربية لغة المرجعية العلمية بامتياز (مقارنة مع الإنجليزية، أو الألمانية، أو الفرنسية). يمكن أن نلمس هذا في المجالات والمؤلفات العلمية، وفي مراكز البحوث والجامعات، مثلاً، حيث المجالات العلمية العربية في عدد من التخصصات غير موجودة، وإن وجدت فإنها غير مرتبة علمياً وغير مفهومة. وقد تفتقد إلى المصادقية حتى عند أبناء البلد" (الفاسي الفهري عبد القادر، 2014، ج1، ص 18/17). وإنّ هذا الإقرار بتراجع العربية واقعي وحقيقي وهو الأمر الذي فتح المجال للإنجليزية والفرنسية والألمانية... للبروز والهيمنة على مظاهر الحياة واستحلاب الأمم للانخراط في قوتها، وإنّ التفكير في رومنة المازيغية هو مظهر من مظاهر ذلك.

وبالرغم من نفوذ اللغات العالمية الإنجليزية، الألمانية، الفرنسية... وتصاعد قوتها تبقى مسألة الأصل اللغوي خصيصة حضارية وثقافية بالدرجة الأولى، وتبقى مسألة الحرف اللغوي خالدة في التاريخ فلا ينبغي الارتقاء

هكذا تعسّفتيّا في خطوط اللغات الأجنبية، لأنّ من متطلبات النهضة اللغوية مراعاة الأصالة اللغوية التي تعبّر عن السيادة اللغوية والاستقلال.

فالمازيغية تنتمي إلى المجموعة الغربية من اللغات العربية الحامية التي تضمّ اللغات المستعملة في شمال إفريقيا وشرقها ووسطها، كالتبطينية والأمازيغية، والكوشية. (القاسمي علي، 2014، ص 138/139). وقد تبادل المازيغ والعرب الفضل بينهم بسبب سماحة الدين الإسلامي الذي بنى مجتمعا تعايشيا تسامحيا، فهو القاعدة الروحية التي تقلّص وتدحر الخلاف. وتجعل من التعايش الخصب المثلى مهما كانت التنوّعات اللغوية، يقول صالح بلعيد: "ولما دخلوا في الإسلام نبذوا الحروف الرومانية، وكذا حروف التيفيناغ واستبدلوها بالحرف العربي الذي كان يستجيب للتطوّر الذي تعرفه اللغة المازيغية آنذاك. وهناك العامل الديني(الإسلام) الذي ساد مختلف القارات؛ حيث أجهت الكثير من اللغات إلى تبني هذا الحرف ومنها اللغة المازيغية لاعتبارين:

- الأول: إنّ العرب أخرجوا البربر من ظلم الرومان والبيزنطيين وتركوا لهم مجال الاختيار بين الدّخول في الاسلام أو دفع الجزية؛
- الثاني: إنّ الفتح الإسلامي جعل المازيغيين يتنّفسون بلغتهم وفي لغتهم ولم يتبنوا لغتهم". (بلعيد صالح، 2011، ص 31).

6. خاتمة:

إنّ بحث مسألة توازن التنوع اللغوي في الجزائر هو بحث عن حقيقة حضارية وتاريخية وثقافية وحقوقية... وهو سؤال يبحث جاهزية الحالة المدنية للمجتمع الجزائري؛ وإنّ ازدهار العربية وترقية المازيغية ورفع العجز اللغوي بكل أشكاله هو مسؤولية حضارية وتاريخية وثقافية وحقوقية... للمجتمع الجزائري.

- مسألة توازن التنوع اللغوي في الجزائر هي مسألة مقننة دستوريا، فالجمل مفتوح للمؤسسات والعلماء والخبراء لتنمية هذا التوازن ولتطوير اللغة العربية واللغة المازيغية.
- المسألة اللغوية المازيغية تطرح سؤال جاهزية وعجز اللغة المازيغية وتحضيرها للمنافسة اللغوية؛ فيتساءل البعض بالنسبة لمسألة اللغة المازيغية ومن حقّه التساؤل. متى تجهز هاته اللغة وتكون حاضرة

للمنافسة؟ ألا يمكن أن نتعلم لغات قوية وجاهزة بدل المراهنة على لغة مازال لم يتفق على خط كتابتها؟ أم هي مسألة حقوقية وتاريخية أقيمت لها المؤسسات من أجل الدعاية والتسويق؟ يمكن القول بأنّ هذا التساؤل موجود على الورق. ولكن الواقع يظهر اهتماما اجتماعيا، يتعلّق الأمر بذلك المجتمع الذي يريد استرجاع لغة يمارسها - في الغالب - مشافهة مع أقرانه، يريد استرجاع حقوقا لغوية طبيعية وتاريخية، والمدنية المعاصرة أصبحت تدافع عن هاته الأمور.

- اللغة المازيغية تعبر في حقيقتها عن حق طبيعي يرفض أن يموت. إنّه التّراث المازيغي المشترك. وإنّ خطأ تنمية اللّغات سببه الاستجابة لإغراءات اللّغات القويّة. فتعلّم لغات الآخرين هو نعمة وخير، لكن مسؤولية تنمية اللّغة وجاهزتها تصان يوميّا وتطوّر يوميّا وإلا سيصيبها العجز التاريخي.
- تقديم إجابة موضوعية تسكت لغط وتشويش الجمهور واندفاع العواطف وتسكت اللّغط الإعلامي السياسي ينبغي أن تكون مؤسسة بطريقة علمية؛ فالعمل على تأسيس اللّغة المازيغية بطريقة علمية وتقديم نتائجها هو سبيل الرّيادة اللّغوية، فكلّ يجب أن يشتغل في مستواه من أجل مازيغية في ذاتها ولذا، من أجل تأسيس علم اللّغة المازيغي. وللعلم العلمي المؤسّس نشير بأنّ علم اللّسانيّات تصاعدت قوّته وكسب نفوذه وشهرته بالمنهجية العلمية، بدراسة كل اللّغات دراسة شاملة دون مفاضلة وقدااسة ومفاخرة تاريخية. إنّه العمل العلمي المؤسّس الذي تفتكّ به الشرعية اللّغوية.
- يخبر الواقع المعاصر بأنّ البحوث في الأسر اللّغوية قد تراجع، وهو ما يهدّد المازيغية وتاريخها، ففي ظلّ الصّراع اللّغوي العالمي والتّسارع الصّناعي التكنولوجي تسعى المجتمعات إلى التّفعية في التّعامل مع اللّغة، فالمجتمعات تودّ التّعامل مع لغة ذات جاهزية من حيث القواعد والخصائص، التّعامل مع لغة مؤهلة لخوض صراع اللّغات وسباق العولمة، لغة نفعية موجودة وحاضرة وجاهزة، لغة المعاملات، لغة التّواصل الفعلي اليومي، لغة المرجعية العلمية... فالجميع منكب بروح حداثة على التّعامل مع ما هو موجود وجاهز وحاضر ومع من يملك قوّة المعاملات، فالجميع يسعى من أجل الإنجليزية والفرنسية والألمانية... نعم هذا هو الواقع الذي تفرضه الهيمنة المعاصرة. وسلوك الهيمنة هاته هو مظهر من مظاهر العمل اللّغوي الجاد، ويكشف عن صنف بعض الأداءات اللّغوية المتطورة. لا

نقول هيمنة، وإنما نقول تصنيف أملته قوّة اللغات، أملاه عمل المجتمعات العلمي والمعرفي، أملاه العمل بصفة عامّة. وهو سيادة واستقلال وهيبة لتلك المجتمعات. وعلى الرغم من ذلك؛ يجب أن تبقى المسألة اللغويّة شأن داخلي ومقاومة قيمية ثقافية، ويجب أن يبقى التنوع اللغوي حصيصة اجتماعية يدفعها التاريخ الخالد والحضارة والحق الطبيعي، فلا تدخل لأيّ أجنبي إذا أردنا السلامة اللغوية. إنّ رومنة المازيغية ينزع عنها صفة أصالة اللّغة. نعم ستنزع عنها صفة أصالة اللّغة لأنّها غير قادرة على تحقيق سيادتها واستقلالها الذاتي، برعاية نفسها بنفسها، بخصائصها، بإرثها، فتغدوا لغة ذات استقلال وهيبة وسيادة، لغة منافسة. فلماذا تأسيس المؤسسات من أجل الانحراف أم من أجل السيادة والاستقلال اللغوي؟. هل المازيغية في نفس الرقعة الجغرافية مع اللاتينية؟ هل الفرنسية قادرة على حمل خصائصها؟ لا بدّ من تحكيم العقل، والعودة للأساس المتين الذي هو بناء لغة وطنية، لغة لها وطنها، لها استقلالها وسيادتها وتراثها، لغة تستشرف مستقبلها بخصائصها، لغة في ذاتها ولذاها لا لغة تابعة تتلقّى مصيرها من غيرها؟

7. قائمة المراجع:

- بلعيد، صالح، (2011)، المازيغية في خطر، منشورات مخبر الممارسات اللغوية، تيزي وزو، الجزائر.
- الفاصي الفهري، عبد القادر. (2014). اللسان العربي الجامع بين التماسك والتنوع والتعدّد. في محمد العربي، ولد خليفة. (محرر). التعدّد اللساني واللّغة الجامعة. (ج1، ص ص 17 - 18 - 19).
- الجزائر: المجلس الأعلى للغة العربية.
- القاسمي، علي، (2019)، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.
- القاسمي، علي، (2014) صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.